جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

الأعمال الطبية العسكرية بين الإباحة والتجريم

- دراسة مقارنة -

اطروحة تَقَدَّمَ بِهَا الطَّالِبَ

ناصر شيهان شهيب

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف

الدكتور
كريم خميس خصباك

الأستاذ الدكتور
تميم طاهر الجادر

١٤٤٧هـ

٢٠٢٦م

﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾

(سورة المائدة : ٣٢)

الاهداء

إلى مَن هما للروحِ سكنٌ، وللدربِ منارة..

إلى ذاك الذي لم يَبخل يوماً بقطرةٍ من عَرقهِ لأقفَ أنا اليومَ شامخاً.. إلى مَن علّمني أنَّ الحقَّ يُؤخذُ ولا يُعطى، وأنَّ الاستقامةَ في المبدأ هي أسمى درجات العدالة.. والدي الغالي.

إلى التي تفتحُ لي أبوابَ السماءِ بدعواتِها، وتغسلُ بفيضِ حنانِها تعبَ الأيام.. إلى التي كانت "رفيقتي" الدائمة أمام مصاعب الحياة.. أمي الحبيبة، نبض قلبي وقِبْلَتي الأولى.

إلى الذين شددتُ بهم أزري، فكانوا لي خيرَ سندٍ، وخيرَ عونٍ في مواجهة لُجج العلم والبحث.. إخوتي وأخواتي.

إلى القلوب الصافية التي رافقتني في دروب الجامعة، وشاركتني سهر الليالي وضجيج المحاضرات.. أصدقائي الذين صاروا في الوفاء إخوة.

إلى كلّ من أنارَ في ذهني شمعة، وإلى كلّ نفسٍ تواقةٍ لرفعِ رايةِ الحق..

أهديكم ثمرة غراسي، وحصادَ أعوامي.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى معهد العلمين للدراسات العليا قسم القانون، ممثلةً بأساتذتها الكرام الذين نهلت من علمهم طوال مسيرتي الدراسية.

وأخص بالذكر والشكر الجزيل **أستاذي المشرف الفاضل الدكتور/ تميم طاهر الجادر**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الاطروحة، فكان لنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة الأثر البالغ في تقويم هذا العمل وإخراجه على النحو المطلوب، فجزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء.

كما أَتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير والامتنان إلى أُستاذي المشرف الثاني الأُستاذة الدكتور/ كريم خميس خصباك لما أَبده من ملاحظات وتوجيهات قيمة ومتابعة .

كما أتقدم بوافر التقدير والامتنان إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة والحكم، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الاطروحة ومراجعتها، مثمناً عالياً ملاحظاتهم العلمية الدقيقة التي ستثري بلا شك جوانب هذه الاطروحة.

وأخيراً، أزجي الشكر لكل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد لإتمام هذا الجهد المتواضع.

الباحث

فهرس المحتويات

الآية.....

الاهداء .....أ

الشكر والتقدير .....ت

المستخلص.....ث

المقدمة ٩

الفصل الأول تعريف الاعمال الطبية العسكرية .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول تحديد المقصود بالأعمال الطبية العسكرية.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول مفهوم العمل الطبي والطبيب العسكري.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول تعريف العمل الطبي لغة واصطلاحاً .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني التعريف بالطبيب العسكري.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني ذاتية الأعمال الطبية العسكرية .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول تمييز الأعمال الطبية العسكرية عن أعمال ذوي المهن الطبية المدنيونخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني تمييز الأعمال الطبية العسكرية عن الأعمال الطبية لجمعيات الإغاثة الإنسانية..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني أهمية الاعمال الطبية العسكرية .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول أهمية الاعمال الطبية العسكرية وقت السلم.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الدور الوقائي والتأهيلي للأعمال الطبية العسكرية في وقت السلمخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الوظيفة الإنسانية للدعم الصحي في القطاع المدني...خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني أهمية الاعمال الطبية العسكرية في وقت الحرب.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول ضمان حماية حياة العسكريين .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني التزامات العمل الطبي العسكري تجاه المدنيين في وقت الحربخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الثاني التكيف **القانوني للعمل الطبي العسكري وضوابطه التنظيمية**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول القواعد المنظمة للعمل الطبي العسكري ومراحلة ...خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب لأول التكييف القانوني للعمل الطبي العسكري.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول قواعد العمل الطبي العسكري.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني المصلحة المعتبرة في إباحة العمل الطبي العسكري ....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني مراحل العمل الطبي العسكري .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الفحص والتشخيص.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الوقاية والعلاج .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني احكام أباحــة **العمل الطبي العسكري**.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول شروط إباحة العمل الطبي العسكري .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الشروط الموضوعية لإباحة العمل الطبي العسكري .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الشروط التنظيمية لإباحة العمل الطبي العسكري.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني أهمية إباحة العمل الطبي العسكري .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول أداء الواجب الإنساني .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني المصلحة المعتبرة في استعمال الحق والعمل الطبي....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الثالث المسؤولية الجزائية الناشئة عن إخلال بالإعمال الطبية العسكريةخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول مفهوم المسؤولية الجزائية عن إخلال بالإعمال الطبية العسكرية ونطاقهاخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول مفهوم المسؤولية الجزائية العسكرية واركانها .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول تعريف المسؤولية الجزائية العسكرية واركانها .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناشئة عن إخلال بالإعمال الطبية العسكرية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني التكيف القانوني للمسؤولية الجزائية الناشئة عن إخلال بالإعمال الطبية العسكريةخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الاول الخطأ العمدي الناشئ عن الأعمال الطبية العسكرية ...خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الخطأ غير العمد الناشئ عن الأعمال الطبية العسكرية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني الجزاءات القانونية المترتبة عن المسؤولية الجزائية للإخلال بالإعمال الطبية العسكريةخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول العقوبة الأصلية والتكميلية للإخلال بالإعمال الطبية العسكريةخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول العقوبات الأصلية .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني العقوبات الفرعية التبعية والتكميلية .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني الظروف المشددة والمخففة للإخلال بالإعمال الطبية العسكريةخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الظروف المشددة للعقوبة.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الظروف المخففة للعقوبة .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الخاتمة .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

قائمة المراجع .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المســتخلص

تناول هذا الدراسة موضوع الأعمال الطبية العسكرية بين الإباحة والتجريم بوصفه أحد الموضوعات القانونية المعاصرة التي تعكس التداخل الدقيق بين القيم الإنسانية ومتطلبات الضرورة العسكرية. فقد أدى تطور العمليات العسكرية الحديثة وما يصاحبها من تحديات صحية وأمنية إلى بروز دور محوري للعمل الطبي العسكري، الأمر الذي استدعى تنظيمه قانونيًا بما يضمن حماية الأرواح من جهة، وعدم الإخلال بالقواعد المهنية والإنسانية من جهة أخرى,

تنطلق هذي الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن الأصل في الأعمال الطبية العسكرية هو الإباحة القانونية، باعتبارها نشاطًا إنسانيًا يهدف إلى علاج الجرحى والمرضى والحفاظ على سلامة الجسد، غير أن هذه الإباحة ليست مطلقة، بل تظل مقيدة بضوابط قانونية ومهنية وإنسانية، قد يؤدي تجاوزها إلى انتقال الفعل الطبي من دائرة المشروعية إلى دائرة التجريم.

وترتكز الدراسة على إبراز خصوصية العمل الطبي العسكري مقارنةً بالعمل الطبي المدني، سواء من حيث طبيعة البيئة التي يُمارس فيها أو من حيث تأثير الأوامر العسكرية والظروف الاستثنائية في تقدير الخطأ والمسؤولية القانونية للطبيب العسكري. كما يناقش الإشكاليات القانونية المتعلقة بتحديد المعايير الفاصلة بين الخطأ الطبي المهني والنتائج السلبية الملازمة لطبيعة العمل الطبي الميداني.

وتعالج الدراسة مشكلة غياب معايير دقيقة تميّز بين العمل الطبي العسكري المشروع والفعل المجرّم، في ظل التداخل بين القواعد الطبية ومتطلبات الانضباط العسكري، مسلطًا الضوء على دور التشريعات الوطنية والقانون الدولي الإنساني في تنظيم هذه الأعمال وتحقيق التوازن بين الإباحة والمساءلة.

واعتمدت الدراسة مجموعة من المناهج العلمية، شملت المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن والتاريخي، بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب القانونية والإنسانية للموضوع، مع إيلاء عناية خاصة لموقف التشريع العراقي.

وخلص الدراسة إلى أن تحقيق التوازن بين الإباحة والتجريم في مجال الأعمال الطبية العسكرية يقتضي إطارًا قانونيًا متكاملًا يراعي خصوصية البيئة العسكرية دون المساس بجوهر الواجب الطبي والقيم الإنسانية، وبما يضمن حماية حقوق المرضى والجرحى، ويوفر في الوقت ذاته الضمانات القانونية اللازمة للأطباء العسكريين أثناء أدائهم لواجباتهم.

المقدمة

أولا : موضوع الدراسة

عند تشكيل الجيش العراقي كانت الطبابة العسكرية اللبنة الأَساسية في الجيش, إذ وجدت الحاجة إلى صنف الطبابة العسكرية حيث يعمل هذا الصنف على اختيار المقاتل الكفوء، والجندي السليم والضابط الجيد لإ رساء أُسس المحافظة على اللياقة البدنية والوقاية الصحيـة، ومعالجــة الجرحى وتضميــد المقاتليـن واخلاء الخسائر في حالة الحروب وبسبب عدم توافر عدد كافٍ من الأَطباء العراقيين, إذ لم يكن كافيا لسد حاجة الجيش أَو حتى المؤسسات المدنية، أدَّى الى دفع المسؤولين في وزارة الدفاع إلى أَنْ يستخدم ما يقارب (٥-١٠) أَطباء العرب(سوريا- فلسطين – مصر)، بعقود للعمل في الجيش، وبذلك تدارك حاجة الجيش من الأَطباء، وشكلت أول وحدة طبية في ١٥ اذار ١٩٢١( ) وفي٢٥اذار لعام ١٩٢١ التحق العقيد الطبيب أَمين فهد المعلوف( )، الذي اختير لرئاسة الطبابة العسكرية، وهكذا ابتُدِئَ العمل لتأليف صنف الطبابة العسكرية إذ شرع في التجنيد لصنف الطبابة في ٢تموز لعام١٩٢١ ,

حيث شهد العمل الطبي العسكري تطوراً ملحوظاً بفعل ازدياد التحديات الصحية المصاحبة للعمليات العسكرية الحديثة، وما تفرضه النزاعات المسلحة من ظروف استثنائية تستدعي تدخلاً طبياً سريعاً ومنظماً لحماية الأرواح والحفاظ على السلامة البدنية. ومن ثمّ برزت الحاجة إلى وضع إطار قانوني يحكم هذا النوع من الأعمال الطبية، ويحدّد شروط إباحتها وحدود مسؤوليتها، الأمر الذي يشكل مدار هذه الأطروحة الموسومة بعنوان: " الأعمال الطبية العسكرية بين الإباحة والتجريم "دراسة مقارنة.

إن الطبيعة الخاصة التي تميز العمل الطبي العسكري عن العمل الطبي المدني، سواء من حيث الواجبات أو الظروف المحيطة بالممارسة، تثير إشكاليات تتعلق بمدى مشروعية التدخل الطبي في حالات السلم والحرب، والأساس القانوني الذي تستند إليه هذه الإباحة، وحدودها، والمسوغات التي تبرر انحرافها عن بعض الضوابط العامة للعمل الطبي العسكري. كما تستدعي دراسة طبيعة المسؤولية المترتبة على الأطباء العسكريين عند تجاوز قواعد المهنة، أو مخالفة

الأوامر، أو الإضرار بالجنود، أو المدنيين، وما يقابل ذلك من ضمانات قانونية ومهنية وإنسانية تكفل لهم أداء واجباتهم دون خشية التعرض للمساءلة.

ومع تطور العمليات العسكرية الحربية اخذت الأعمال الطبية العسكرية اهتمامًا متزايدًا في الفقه القانوني المعاصر، بوصفها أحد أبرز مجالات التداخل بين الاعتبارات الإنسانية من جهة، ومتطلبات الانضباط والضرورة العسكرية من جهة أخرى. فالطبيب العسكري لا يباشر عمله في بيئة طبية مدنية مستقرة، وإنما في ظروف استثنائية قد تفرضها العمليات العسكرية أو الحالات الأمنية الطارئة، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية دقيقة تتعلق بطبيعة الاعمال الطبية العسكرية وحدود مشروعيتها، حيث تُعدّ هذه الأعمال في أصلها أفعالًا مشروعة تستند إلى غاية إنسانية تتمثل في حماية حياة الجرحى والمرضى وعلاجهم، غير أنها قد تنقلب في بعض الحالات إلى أفعال مجرّمة إذا ما خرجت عن حدود القواعد المهنية أو خالفت الضوابط القانونية والإنسانية التي تحكم مهنة الطب. ومن ثمّ، فإن تحديد المعيار الفاصل بين الفعل الطبي المباح والفعل المجرَّم يُعدّ من أبرز التحديات التي تواجه التشريعات الوطنية والفقه القانوني.

وقد سعت القوانين الوطنية، إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني، إلى تنظيم الأعمال الطبية العسكرية من خلال إقرار مجموعة من القواعد التي تهدف إلى حماية الطواقم الطبية وضمان استقلال القرار الطبي، وفي الوقت ذاته مساءلة الطبيب العسكري عند ارتكابه أفعالًا تنطوي على خطأ مهني جسيم أو إخلال متعمد بواجباته الإنسانية. ويعكس هذا التنظيم محاولة تحقيق التوازن بين مقتضيات الضرورة العسكرية وحماية القيم الأساسية لمهنة الطب العسكري التي تعتبر مزيج فريد بين الالتزام بأنفاذ الأرواح والانضباط العسكري حيث تتمثل هذي القيم بالإيثار والتضحية والانضباط والطاعة والسرية والحياد بالإضافة الة الجاهزية العليا من خلال التدريب المستمر التطوير مهارات (الطب الميداني) والتعامل مع الإصابات الحرجة في بيئات تفتقر للمستشفيات التقليدية .

ثانيا: – أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراسة موضوع الأعمال الطبية العسكرية بين الإباحة والتجريم باعتباره من الموضوعات القانونية المعاصرة التي تمسّ بشكل مباشر التوازن الدقيق بين القيم الإنسانية ومتطلبات الضرورة العسكرية، ولا سيما في ظل تزايد النزاعات المسلحة وتعقّد طبيعتها. وتتمحور أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

١– تسهم الدراسة في بيان الإطار القانوني المنظّم للأعمال الطبية العسكرية، من خلال توضيح الأسس التي تقوم عليها مشروعية هذه الأعمال، والتمييز بين الفعل الطبي المباح الذي يهدف إلى حماية حياة الإنسان سواء كان عسكري او مدني، والفعل الذي يخرج عن نطاق الإباحة ليقع تحت طائلة التجريم. وتبرز أهمية ذلك في التداخل بين الأوامر العسكرية واوليات تقديم الرعاية الصحية ومعالجة الجنود وأسرى العدو في ظل ظروف ميدانية استثنائية.

٢– تكتسب الدراسة أهميتها من دورها في إبراز حدود المسؤولية القانونية للطبيب العسكري، وبيان أثر الأوامر العسكرية والظروف الطارئة على قيام هذه المسؤولية أو انتفائها. إذ يساعد هذا التحليل على تحقيق التوازن بين حماية حقوق المرضى والجرحى من جهة، وعدم تحميل الطبيب العسكري مسؤولية غير مبررة عن نتائج فرضتها طبيعة العمل العسكري من جهة أخرى.

٣–تظهر أهمية البحث كذلك في ارتباطه الوثيق بحماية الحق في سلامة الانسان، ولا سيما الحق في الحياة وسلامة جسمه، حيث تسلط الدراسة الضوء على الضمانات القانونية والإنسانية التي تحكم السلوك المهني للطبيب العسكري، وتمنع تحويل العمل الطبي إلى أداة لتحقيق أغراض غير علاجية المتمثل قسم منها بعدم معالجة أو اسعاف الجرحة الاسرى وتركهم يلاقون حتفهم . كما تسهم في تعزيز الالتزام بالقيم الإنسانية لمهنة الطب حتى في أحلك الظروف العسكرية.

ثالثا: – إشكالية الدراسة:

تُعدّ ممارسة الأعمال الطبية العسكرية من أكثر المسائل إثارةً للإشكال، نظرًا لوقوعها عند تقاطعٍ حساس بين القواعد القانونية للمسؤولية الطبية، ومتطلبات الانضباط والضرورة العسكرية، والاعتبارات الإنسانية التي تحكم مهنة الطب. فعلى الرغم من أن الأصل في العمل الطبي هو الإباحة، بوصفه نشاطًا إنسانيًا يهدف إلى حماية حياة الإنسان وسلامة جسده، إلا أن ممارسته

في الإطار العسكري قد تثير تساؤلات قانونية معقّدة تتعلق بحدود هذه الإباحة، وإمكانية تحوّل الفعل الطبي إلى فعل مجرَّم في حالات معينة.

وتكمن مشكلة الدراسة في التميّز بين العمل الطبي العسكري المشروع، الذي تفرضه مقتضيات الواجب الإنساني والمهني، وبين العمل الذي يخرج عن نطاق الإباحة ليقع تحت طائلة التجريم، سواء بسبب مخالفة الأصول العلمية، أو الخضوع غير المشروع للأوامر العسكرية، أو الإخلال بحقوق المرضى والجرحى. كما تتجلى الإشكالية في مدى تأثير الظروف الاستثنائية، كحالات القتال أو الطوارئ الأمنية، على تقدير الخطأ الطبي والمسؤولية القانونية للطبيب العسكري.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي: **ما هو الأساس القانوني الاباحة الأعمال الطبية العسكرية، وكيف يمكن التمييز بين الأفعال الطبية المباحة وتلك التي تستوجب التجريم، في ظل التداخل بين القواعد الطبية والضرورات العسكرية ؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١. ما المقصود بالأعمال الطبية العسكرية؟ وما طبيعتها القانونية في ضوء التشريعات الوطنية والقواعد العامة للمسؤولية الطبية؟

٢. ما مدى تأثير الأوامر العسكرية والظروف الاستثنائية على مشروعية العمل الطبي وعلى قيام المسؤولية الجزائية أو المدنية للطبيب العسكري؟

٣. ما هي المعايير المعتمدة في تمييز الخطأ الطبي المهني عن النتائج السلبية الملازمة لطبيعة العمل الطبي الميداني؟

٤. إلى أي حد تُعدّ قواعد السلوك المهني والضمانات الإنسانية قيدًا على الإباحة القانونية للأعمال الطبية العسكرية؟

٥. ما دور القضاء والفقه القانوني في رسم الحدود الفاصلة بين الإباحة والتجريم في مجال العمل الطبي العسكري؟

رابعا : – فرضية الدراسة:

استنادًا إلى إشكالية الدراسة المتعلقة بتحديد الأساس القانوني للأعمال الطبية العسكرية والتمييز بين نطاق الإباحة وحدود التجريم، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي تسعى الدراسة إلى اختبارها، وذلك على النحو الآتي:

١-تقوم الفرضية الأولى على أن الأصل في الأعمال الطبية العسكرية هو الإباحة القانونية، باعتبارها نشاطًا إنسانيًا يهدف إلى حماية حياة الجرحى والمرضى، غير أن هذه الإباحة تظل مقيدة باحترام القواعد المهنية لمهنة الطب والضوابط القانونية والإنسانية، وأن أي خروج جسيم عن هذه القواعد من شأنه أن ينقل الفعل الطبي من دائرة المشروعية إلى دائرة التجريم.

وذلك لخصوصية البيئة العسكرية والظروف الاستثنائية التي يُمارس فيها العمل الطبي تؤثر في تقدير الخطأ والمسؤولية القانونية للطبيب العسكري، بما يستوجب اعتماد معايير قانونية مرنة تراعي طبيعة الضرورة العسكرية دون أن تبرّر المساس بجوهر الواجب الطبي أو الإخلال بحقوق المرضى والجرحى.

خامسا:- منهج الدراسة

تفرض طبيعة دراسة الأعمال الطبية العسكرية بين الإباحة والتجريم اعتماد مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب القانونية والإنسانية المرتبطة بالموضوع، والإجابة عن التساؤلات التي أثيرت في إشكالية الدراسة. وتتمثل هذه المناهج فيما يأتي:

١-**المنهج الوصفي**، وذلك لبيان مفهوم الأعمال الطبية العسكرية وتحديد نطاقها، وشرح طبيعتها القانونية، مع إبراز الأسس الأخلاقية والإنسانية التي تقوم عليها، وبيان موقعها ضمن منظومة القواعد القانونية الوطنية والدولية.

٢-**المنهج التحليلي**، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، ولا سيما التشريعات الوطنية المنظمة للعمل الطبي والعسكري، وقواعد القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن دراسة القرارات القضائية والآراء الفقهية، وذلك لاستخلاص المعايير التي يعتمد عليها في التمييز بين العمل الطبي المباح والفعل المجرَّم.

٣-**المنهج المقارن،** عبر مقارنة مواقف بعض التشريعات العربية والأجنبية من تنظيم الأعمال الطبية العسكرية، ولا سيما في ما يتعلق بتقدير المسؤولية القانونية للطبيب العسكري وحدود الإباحة والتجريم، مع إفراد عناية خاصة لموقف التشريع العراقي في هذا المجال.

سادساً: - هيكلية الدراسة:

لإحاطة موضوع الدراسة بجوانبه المختلفة، تم اعتماد **التقسيم الثلاثي** في بناء هذه الأطروحة، بما ينسجم مع طبيعة الإشكالية المطروحة، ويحقق ترابطًا منطقيًا بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية المتمثلة بل القرارات .القضائية ذات الصلة بالعمل الطبي العسكري.

خُصِّص **الفصل الأول** لبيان **التعريف الاعمال الطبية العسكرية،** حيث تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للعمل الطبي العسكري من خلال التعرف على مفهوم الاعمال الطبية العسكرية والطبيب العسكري، وبيان ذاتية هذه الأعمال وخصوصيتها مقارنةً بالأعمال الطبية المدنية وأعمال جمعيات الإغاثة الإنسانية. كما تطرّق الفصل إلى إبراز أهمية الأعمال الطبية العسكرية، سواء في وقت السلم من حيث دورها الوقائي والتأهيلي والدعم الصحي للقطاع المدني، أم في وقت الحرب من حيث ضمان حماية حياة العسكريين والالتزامات الملقاة على عاتق العمل الطبي العسكري تجاه المدنيين.

أما **الفصل الثاني** فقد خُصِّص لدراسة **التأصيل القانوني للعمل الطبي العسكري وضوابطه التنظيمية،** حيث تناول القواعد الناظمة لهذا العمل من حيث تكييفه القانوني ومراحله المختلفة، بدءًا من الفحص والتشخيص وانتهاءً بالوقاية والعلاج. كما عالج الفصل الأساس القانوني لإباحة العمل الطبي العسكري، من خلال بيان شروط الإباحة الموضوعية والتنظيمية، وأهمية هذه الإباحة في أداء الواجب الإنساني وتحقيق المصلحة المعتبرة في استعمال الحق والعمل الطبي.

وتناول **الفصل الثالث المسؤولية الجزائية الناشئة عن الإخلال بالأعمال الطبية العسكرية،** من خلال بيان الأساس القانوني للمساءلة الجزائية للطبيب العسكري عند خروجه عن الضوابط المهنية والعسكرية. فقد خُصِّص المبحث الأول لبحث مفهوم المسؤولية الجزائية ونطاقها، وذلك عبر تحديد ماهية المسؤولية الجزائية العسكرية وأركانها، وبيان الأساس القانوني

لقيامها عند الإخلال بالأعمال الطبية العسكرية، ثم تحليل التكييف القانوني لهذه الأعمال من حيث كونها أفعالاً عمدية أو غير عمدية، مع توضيح عناصر الخطأ المتمثلة في الركن المادي والركن المعنوي، ومدى توافر القصد الجرمي أو الإهمال المهني في كل حالة، أما المبحث الثاني فقد عالج الجزاءات القانونية المترتبة على قيام المسؤولية الجزائية، من خلال بيان العقوبات الأصلية والتكميلية التي يمكن أن تفرض على الطبيب العسكري عند ثبوت الإخلال، فضلاً عن تحليل الظروف المشددة والمخففة للعقوبة، وبيان أثرها في تقدير الجزاء، وذلك في إطار التوازن بين خصوصية البيئة العسكرية ومتطلبات حماية القيم الإنسانية والمهنية.